

النفط يتراجع مع استمرار مخاوف تخمة المعروض

سنغافورة (رويترز)

تراجعت أسعار النفط الخام في العقود الآجلة يوم أمس الجمعة لتواصل الخسائر الكبيرة التي منيت بيها في الجلسة السابقة مع إعادة تقييم المستثمرين لبيانات أمريكية تبرز التخمة في المعروض فضلاً عن ارتفاع صادرات الخام العراقية.

وبدأت تخمة معروض النفط العالمي في الانحسار لكن استعادة التوازن في السوق يستغرق فترة أطول مما توقعها الكثيرون في ظل الكميات الضخمة المخزنة في الصحاري والناقلات.

وبحلول الساعة 06:05 بتوقيت جرينتش انخفض سعر خام القياس العالمي مزيج برنت 13 سنتاً أو 0.3 بالمئة إلى 46.07 دولار للبرميل بعدما أغلق منخفضاً 2.1 بالمئة في الجلسة السابقة. ويتجه برنت لتكبد خسارة أسبوعية تزيد نسبتها على ثلاثة بالمئة. ونزل سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 25 سنتاً أو 0.6 بالمئة إلى 44.50 دولار للبرميل بعدما أنهى الجلسة السابقة منخفضاً 2.2 بالمئة.

وساهم تراجع الدولار في دعم أسعار النفط التي سجلت ارتفاعاً في وقت سابق من الجلسة. ونزل الدولار أمام سلة من العملات يوم الجمعة وهو ما يجعل السلع الأولية المقاومة بالعملة الأمريكية مثل النفط أقل تكلفة على حائزي العملات الأخرى.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في وقت سابق هذا الأسبوع إنه بينما يتراجع الإنتاج الأمريكي إلا أن مخزونات الخام تبلغ مستويات مرتفعة تاريخية بوصولها إلى 519.5 مليون برميل في هذا الوقت من السنة. وزاد إجمالي مخزونات الخام والمنتجات النفطية في الولايات المتحدة بواقع 2.62 مليون برميل إلى مستوى



غير مسبوقة يبلغ 2.08 مليار برميل مع ارتفاع مفاجئ في مخزونات البنزين بلغ 911 ألف برميل خلال موسم الصيف الذي يزيد فيه الاستهلاك. وفي الشرق الأوسط أفادت بيانات تحميل ومصدر بالقطاع إلى أن صادرات النفط العراقية تتجه للارتفاع في يوليو تموز بما يضع امدادات المعروض من ثاني أكبر

منتج في أوبك على مسار النمو من جديد بعد انخفاضها على مدى شهرين. وبلغ متوسط صادرات النفط من جنوب العراق في أول 21 يوماً من يوليو 3.28 مليون برميل يومياً وفقاً لبيانات التحميل التي ترصدها رويترز ومصدر بالقطاع. ويزيد ذلك على متوسط يونيو الذي بلغ 3.18 مليون برميل يومياً.

سوق الصرف المصرية ترتبك والدولار يتجاوز 12.25 جنيه لأول مرة

واصل سعر صرف الدولار في مصر قفزاته ليسجل لأول مرة في تاريخ العلاقة بين الدولار والجنيه المصري نحو 12.05 جنيه للدولار الواحد، وذلك في السوق السوداء التي تشهد مضاربات عنيفة وقوية من قبل كبار التجار.

وقال متعاملون بسوق الصرف إن هناك طلباً كبيراً على العملة الصعبة خلال الأسبوع الجاري، ومع شحها سواء في السوق الرسمية أو الموازية وشركات الصرافة، استغل بعض تجار العملة والمضاربين هذه الأزمات ورفعوا سعر صرف الدولار ما بين 12.05 و12.25 جنيه في تعاملات متأخرة.

ويبلغ السعر الرسمي للجنيه مقابل الدولار في تعاملات ما بين البنوك 8.78 جنيه، بينما يشتري الأفراد الدولار من البنوك بسعر 8.88 جنيه.

وقال محافظ البنك المركزي المصري، طارق عامر، في تصريحات عقب انتهاء



اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس النواب: «لا يمكن الحديث عن تعويم الجنيه حالياً، أما الخفض فهو يرجع لما يراه البنك في الوقت المناسب».

واستغل المضاربون وتجار العملة هذه التصريحات، وحدث ارتباك بسوق الصرف بعدما اتجهت شركات الاستيراد لتجميع أكبر كمية من الدولارات، ما تسبب

لـ«العربية.نت»، أن جميع شركات الاستيراد وحتى الشركات التي تعمل في مجالات التشييد والبناء والمقاولات، سوف تتكبد خسائر فادحة في حال عدم رفع الأسعار خلال الأيام المقبلة.

ويتوقع عاملون بسوق الصرف أن يقوم البنك المركزي المصري بخفض جديد للجنيه مقابل الدولار خلال الفترة المقبلة، خاصة مع زيادة معدلات التضخم وبلوغها مستويات قياسية، وفي نفس الوقت استمرار شح العملة الصعبة في خزانة البنك المركزي المصري.

ولم ينجح البنك المركزي المصري في القضاء على السوق السوداء أو حتى تخفيف حدة هبوط الجنيه من خلال الإجراءات التي اتخذها خلال الفترة الماضية، سواء بخفض سعر العملة في مارس الماضي أو العطاءات الاستثنائية أو سحب تراخيص نحو 21 شركة صرافة في الأشهر الستة الأولى من العام.

مسؤول تركي: الوضع آمن والمطارات تستقبل المسافرين

محرر الشؤون الاقتصادية:



قال مسؤول تركي رفيع أن الإجراءات الأمنية وفرض حالة الطوارئ في تركيا لم تؤثر على الوضع التجاري والسياحي في الجمهورية، مشيراً أن الحياة طبيعية في البلاد والمطارات لازالت

تستقبل المسافرين من كافة الدول».

وقال كبير المستشارين في وكالة ترويج الاستثمارات في تركيا د. مصطفى كوكسو- في تصريح لـ«الأيام الاقتصادية»- «أن فرض حالة الطوارئ تعتبر حالة صحية وضرورية لفرض الأمن والحفاظ على الاستقرار السياسي»، مؤكداً أن الحياة طبيعية في البلاد والمطارات تستقبل المسافرين من كافة الدول والفنادق والمنتجعات تفتح أبوابها لاستقبال الجميع».

وأكد «أن الوضع في تركيا آمن جداً ولا يؤثر على حياة المواطن العادي وعلى السائح إطلاقاً»، مشيراً أن المتضرر من إعلان حالة الطوارئ من شارك في دعم الانقلاب الفاشل من القيادات».

وأعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأربعم الماضي فرض حال الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر في البلاد، في أعقاب محاولة انقلاب فاشلة نفذت منتصف يوليو الجاري.

وقال كوكسو- والذي يشغل أيضا كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي- «إن المستثمر في تركيا باستطاعته تصدير تجارته لأكثر من 37 دولة حول العالم بما فيها الاتحاد الأوروبي»، مبيناً أن النظام التركي الاستثماري في حقيقته تم استقاؤه من خلال أفضل أنظمة الاستثمار حول العالم، والتي تتيح للمستثمر العمل والتملك بصورة لا تختلف عن المستثمر التركي.

الذهب يتجه لتكبد خسارة أسبوعية

بنجالورو (رويترز)

تراجعت أسعار الذهب يوم أمس الجمعة مع إقبال المستثمرين على جني الأرباح عقب صعودها 1.2 بالمئة في الجلسة السابقة بدعم من تحسن الطلب على المعدن في ظل مؤشرات على أن البنكين المركزيين الأمريكي والأوروبي سيواصلان تبني سياسات نقدية

ميسرة في الأمد المتوسط. وانخفض سعر الذهب في المعاملات الفورية 0.3 بالمئة إلى 1326.38 دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة 0700 بتوقيت جرينتش. ويتجه المعدن الأصفر لتكبد خسارة أسبوعية تقارب نسبتها واحدا بالمئة.

ونزل سعر الذهب في العقود الأمريكية 0.4 بالمئة إلى 1326.30 دولار للأوقية.

المضاربات وموجات جني الأرباح تحفز البورصات العربية

الوزني بنسبة 0.74٪ ليغلق عند مستوى 351.57 نقطة رابحا 2.6 نقطة، وارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 1.7٪ ليغلق عند مستوى 811.34 نقطة خاسرا 13.71 نقطة. وتراجعت أحجام التداول بينما ارتفعت القيمة بنسبة 192.7٪ و200٪ على التوالي، حيث قام المستثمرون بتداول 305 مليون سهم بقيمة 44.9 مليون دينار. وريحت السوق الكويتية 177 مليون دينار أو ما نسبته 0.73٪ لتصل إلى 24.306 مليار دينار مقابل 24.12 مليار دينار في الأسبوع الماضي.

وارتفعت السوق القطرية خلال تداولات الأسبوع الماضي بفعل أداء إيجابي لغالبية القطاعات قادها قطاع الصناعة وسط ارتفاع في قيم السيولة والأحجام، حيث ارتفع المؤشر العام إلى مستوى 10534.4 نقطة بواقع 105.73 نقطة أو ما نسبته 1.01٪. وارتفعت أحجام وقيم التداولات بنسبة 57.3٪ و62.3٪ على الترتيب، حيث قام المستثمرون بتداول 36.54 مليون سهم بقيمة 1422.52 مليون ريال. وعلى الصعيد القطاعي، تراجع قطاع البنوك بنسبة 0.12٪، وفي المقابل ارتفعت كافة قطاعات السوق الأخرى بقيادة قطاع الصناعة بنسبة 2.4٪ تلاه العقارات بنسبة 1.8٪ تلاه قطاع الاتصالات بنسبة 1.52٪. وارتفعت القيمة السوقية إلى 565.48 مليار ريال بنسبة 1.03٪، مقارنة ب 559.69 مليار ريال في الأسبوع السابق ليربح 5.79 مليار ريال.

وتراجع أداء البورصة البحرينية خلال تداولات الأسبوع الماضي بضغط من غالبية قطاعاتها وقيادة قطاع الاستثمار، وكان هذا الانخفاض بواقع 12.46 نقطة أو ما نسبته 1.06٪ ليغلق عند مستوى 1160.35 نقطة، وارتفعت أحجام بينما تراجعت قيمتها، حيث قام المستثمرون بتناقل ملكية 11.37 مليون سهم بقيمة 1.9 مليون دينار وعلى الصعيد القطاعي، ارتفع قطاع الصناعة بنسبة 0.56٪ تلاه قطاع الفنادق والسياحة بنسبة 0.51٪، وفي المقابل تراجعت كافة القطاعات الأخرى قادها قطاع الاستثمار بنسبة 2.13٪ تلاه قطاع الخدمات بنسبة 0.90٪ تلاه قطاع البنوك بنسبة 0.85٪.

التداول الماضية، مع الإشارة إلى أن تحسّن الأداء اليومي للبورصات يحتاج إلى المزيد من المحفزات الحقيقية التي تعمل على الحفاظ على وتيرة نشاط جيدة تحول دون السيطرة الكاملة للمضاربات والتي تتخذ من الاسهم القيادية الاسهم ذات الاسعار المتدنية نقطة إنطلاق لها. واصلت سوق ابوظبي ارتفاعها للأسبوع الثالث على التوالي مدعومة من سهم اتصالات والأسهم العقارية وسط ارتفاع في قيم واحجام التداولات، حيث ارتفع المؤشر العام بواقع 8.78 نقطة أو ما نسبته 0.19٪ ليغلق عند مستوى 4585.51 نقطة، وقام المستثمرون بتناقل ملكية 569.7 مليون سهم بقيمة 1.02 مليار درهم.

سجلت السوق السعودية تراجعاً في أداؤها خلال تداولات الأسبوع الماضي وسط تباين في أداء الأسهم والقطاعات، حيث تراجعت 60.65 نقطة أو ما نسبته 0.91٪ ليغلق عند مستوى 6601.00 نقطة وسط ارتفاع الأحجام وقيم السيولة، حيث قام المستثمرون بتناقل ملكية 18.2 مليار سهم بقيمة 989.5 مليون ريال. وسجل سعر سهم أسلاك أعلى نسبة ارتفاع بواقع 12.12٪ وصولاً إلى سعر 27.85 ريال تلاه سعر سهم البحر الأحمر بواقع 7.68٪ وصولاً إلى سعر 27.89 ريال، في المقابل سجل سعر سهم الحكير أعلى نسبة تراجع بواقع 8.83٪ وصولاً إلى سعر 42.43 ريال تلاه سهم الخزف السعودي بنسبة 6.66٪ وصولاً إلى سعر 37.30 ريال. واحتل سهم الانماء المركز الاول بحجم التداولات بواقع 206.2 مليون سهم وصولاً إلى سعر 13.67 ريال تلاه سهم دار الأركان بواقع 155.3 مليون سهم وصولاً إلى سعر 6.76 ريال. واحتل سهم الانماء المركز الاول بقيم التداولات بواقع 2.8 مليار ريال تلاه سهم سابك بواقع 2.4 مليار ريال وصولاً إلى سعر 83.24 ريال.

جاءت محصلة مؤشرات السوق الكويتية خضراء خلال تداولات الأسبوع الماضي لترتفع جميع مؤشراتنا في ظل تباين مؤشرات السيولة والأحجام، حيث ارتفع مؤشر السوق السعودي بواقع 0.5 نقطة أو ما نسبته 0.00٪ ليغلق عند مستوى 5391.20 نقطة، بينما ارتفع المؤشر

سجل الأداء العام للبورصات العربية تداولات نشطة كان المستفيد الاول منها المضاربات وعمليات جني الأرباح دون أن تفلح في تحقيق أية مؤشرات إستقرار مع نهاية الاسبوع الماضي، وكان لافتاً سيطرة الأداء القطاعي على جلسات التداول وفي مقدمتها قطاع المصارف والطاقة، والتي أثرت إيجاباً في تقليص خسائر المؤشر عند الإغلاق، مع الأخذ بعين الاعتبار الضغوط القادمة من استمرار تراجع الاسواق العالمية واسعار النفط والتي سجلت تراجعات ملموسة خلال الاسبوع الماضي، بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة المضاربات السريعة والتي باتت تتحكم بالأداء اليومي لغالبية البورصات نظراً لحالة عدم الاستقرار التي تحيط بالأداء المالي والاقتصادي على مستوى المنطقة والعالم، وانتهت البورصات تداولاتها الاسبوعية على تباين وضعف على مؤشرات الأداء الرئيسية.

وعلى قاعدة أن بورصات المنطقة تقودها المضاربات في غالب الظروف والجلسات فإن مسارات الارتفاع والتراجع تشكل في مجملها فرص الاستثمار الأكثر تداولاً، وبالتالي فإن الاتجاه نحو زيادة حصة الاسهم ذات الاسعار المنخفضة في المحافظ المحمولة يعتبر نوعاً من التحوط في اتجاه مزيد من الانخفاض على الأسعار، ويشكل أيضاً فرصة لتحقيق المزيد من الأرباح والعوائد عند البدء بالارتداد والصعود، يأتي ذلك في الوقت الذي سجلت فيه البورصات مزيداً من الضغوط والتذبذب على قيم واحجام التداولات دون إستقرارها ومزيداً من المؤشرات الفنية التي ترجح الاتجاه نحو البيع والتصحيح، وتعمل حالة الانتظار للنتائج النصف سنوية على رفع حالة التذبذب اليومي على أسعار الاسهم المتداولة وتغذي عمليات جني الأرباح والتي تنعكس سلباً على أداء القطاعات الرئيسية على الرغم من إيجابية نتائج الأداء التي تم الاعلان عنها حتى اللحظة.

ولا بد هنا من التأكيد على أن جانبيه بورصات المنطقة للاستثمار الاجنبي لا زالت مرتفعة، حيث سجلت عدد من البورصات ارتفاعات ملموسة على السيولة الجديدة والتي ساهمت في تحسّن القوى الشرائية خلال جلسات

نمو أنشطة أعمال منطقة اليورو بأبطأ وتيرة منذ 2015

لندن - رويترز:

أظهر مسح نشرت نتائجه أمس الجمعة، نمو أنشطة الأعمال في منطقة اليورو هذا الشهر بأبطأ وتيرة منذ بداية 2015، مع تسجيل أداء أقوى في ألمانيا وفرنسا أكبر اقتصادين في المنطقة، ما بدد أثر التراجع الذي سجلته الدول الأصغر.

وبينما لم تكن نتيجة المسح ضعيفة كما كان متوقعاً في استطلاع للرأي أجرته «رويترز»، فإن التراجع القليل في الزخم قد يكون مصدر قلق لوضعي السياسات بالبنك المركزي الأوروبي الذين يحاولون تحقيق نمو أسرع.

وانخفضت القراءة الأولية لمؤشر «ماركت» المجمع لمديري المشتريات - الذي ينظر إليه على أنه مؤشر جيد للنمو - إلى 52.9 مقارنة مع 53.1 في يونيو، مسجلاً أضعف قراءة منذ يناير 2015. غير أن استطلاعاً للرأي أجرته «رويترز» كان قد توقع انخفاضاً بوتيرة أكبر إلى 52.5. وتشير القراءة فوق الخمسين إلى النمو.

وسجل مؤشر مديري المشتريات، الذي يغطي قطاع الخدمات المهيمن على اقتصاد منطقة اليورو قراءة أفضل من المتوقعة، حيث انخفض إلى 52.7 من 52.8 مقارنة مع توقعات بهبوطه إلى 52.3 ليظل عند أدنى مستوى في 18 شهراً.

وسجل مؤشر مديري المشتريات الخاص بالمصانع هبوطاً أكبر، حيث بلغت قراءته 51.9 مقارنة مع 52.8 في يونيو، وهي قراءة تقرب من التوقعات بتسجيل 52.0. كما انخفض مؤشر يقيس الإنتاج ويصب في مؤشر مديري المشتريات المجمع إلى 53.6 من 53.9.